

منذ أن خلق الانسان واجهته العديد من المشكلات والأزمات المتنوعة البشرية أو الطبيعية، التي تتطلب المواجهة والتحدى. فكانت الأسرة أول منظمة اجتماعية تقوم برعاية أفرادها من مختلف الفئات وتقدم لهم مختلف الخدمات الاجتماعية النفسية والصحية. بالإضافة إلى دور القبيلة في توفير الحماية الاجتماعية، فكانت المساعدات متبادلة بين الأسرة والقبيلة كنوع من الحماية الذاتية.

مع زيادة عدد افراد القبيلة أصبحت الحماية الاجتماعية للمرضى والفئات الضعيفة يتولاها رجال الدين. بدافع انساني في شكل بر واحسان.

بعد تطور المجتمعات وتعقدتها وتزايد عدد سكانها وانتشار الاوبئة والأمراض المختلفة والكوارث والحروب، اصبحت عملية الحماية الاجتماعية من مسؤولية الدولة، خاصة مع منتصف القرن 19، فأصبحت الدولة تقوم بتوفير الرعاية الاجتماعية بمختلف نماذجها (تعليم، صحة، العمل، السكن، ... فظهرت دولة الرعاية.

أسباب تدخل الدولة في توفير الرعاية والحماية الاجتماعية،

ـ بروز الكثير من مظاهر الاستغلال الاجتماعي، كاستغلال النساء والاطفال، تدهور الأوضاع الصحية، وـ انتشار الأمراض وسوء التغذية نتيجة انتشار الفقر والبطالة والجرائم، مما اضطر الدولة للتدخل لحماية هذه الفئات الاجتماعية من كل مظاهر الاستغلال.

ـ تضخم المشاكل الاجتماعية وتعقدتها.

ـ ظهور الأحزاب الاشتراكية، وتطور العمل النقابي.

ـ تطور حقوق الانسان واحترام كرامة الفرد، وتلبية حاجاته كحق من حقوقه على الدولة.

ـ تطور ونمو العلوم الاجتماعية.

فتدخلت الدولة للقيام بواجبها اتجاه الافراد بتوفير الرعاية والحماية الاجتماعية، حيث نصت المادة 23 من الاعلان العالمي لحقوق الانسان عام 1948 على ما يلي: "لكل فرد الحق في أن يعيش ف مستوى يكفل له ولأسرته الصحة والرفاهية. ويضمن له بصفة خاصة الغذاء والكساء، والسكن، والرعاية الطبية، والخدمات الاجتماعية الضرورية، وله الحق في الضمان في حالات المرض، والعجز والتململ، والشيخوخة، وفي الحالات الأخرى التي يفقد فيها وسائل معيشته لأسباب خارجة عن ارادته".

وقد ارتبط مفهوم الرعاية الاجتماعية بمفهوم الحماية الاجتماعية، فالرعاية الاجتماعية تشير إلى الخدمات الاجتماعية التي توفرها الدولة موجهة نحو فئات معينة من الأفراد والجماعات الذين هم بحاجة لضرورات الحياة. ولحاجتهم للحماية الاجتماعية بسبب العجز. أو المرض.....الخ.

يرى هوارد رسل أن الرعاية الاجتماعية مسؤولية الحكومة في توفير الحماية والأمن والتكيف الاجتماعي، من خلال توفير مساعدات مادية للمجتمع ، حماية الضعفاء والمعاقين من الاستغلال الاجتماعي،

تعريف الحماية الاجتماعية:

هيئة الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية عرفت الحماية الاجتماعية بأنها: " تطوير السياسات التنموية الرامية إلى تحقيق الرفاهية الاجتماعية والحد من الفقر الدائم، أو الظرفي " أما منظمة العمل الدولي فقد عرفت الحماية الاجتماعية بأنها : " مجموع السياسات والبرامج التي تهدف إلى تقليص الفقر والهشاشة من خلال دعم سوق العمل ، وتقليص تعرض الأفراد للمخاطر، وتعزيز قدرتهم على حماية أنفسهم من احتمالات فقدان الدخل أو أنها مجموع الآليات التي تروم إلى مساعدة الأفراد على مواجهة آثار المخاطر الاجتماعية (الشيخوخة، والمرض، وعدم القدرة على العمل والبطالة والأعباء المالية...، خاصة في جوانبها المالية.

تاريخ الحماية الاجتماعية

عادة، كان يتم استخدام الحماية الاجتماعية في دولة الرفاهية الأوروبية وأجزاء أخرى من العالم المتقدم للحفاظ على مستوى معيشة معين ومعالجة الفقر الوقتي.^[1] ويمكن إرجاع أحد الأمثلة الأولى عن الحماية الاجتماعية التي تقدمها الدولة إلى الإمبراطور الروماني تراجان، الذي قام بتوسعة برنامج للحصول على الحبوب مجاناً كي يشمل المزيد من المواطنين الفقراء في الإمبراطورية. وبالإضافة لذلك، وضع الأموال العامة لدعم الأطفال الفقراء.^[2] ولم تكن الرفاهية منظمة حتى أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين. وقد أنشئت أنظمة الرفاهية (الرعاية)، خلال هذه الفترة في ألمانيا وبريطانيا العظمى، لاستهداف الطبقات العاملة.^[3] واتبعت الولايات المتحدة هذا النظام بعد عدة سنوات، خلال فترة الكساد الكبير، لتقديم الإغاثة الطارئة لأولئك الذين يعانون بشكل أصعب. ومع ذلك، نمت الحماية الاجتماعية الحديثة لتطوق مجموعة أوسع من القضايا والأغراض؛ ويتم الآن استخدامها كنهج سياسي في الدول النامية، لمعالجة قضايا الفقر المستمر والأسباب الهيكلية المستهدفة. وعلاوة على ذلك، تم تصميمه لرفع المستفيدين من براثن الفقر، بدلاً من تقديم الحماية السلبية في أوقات الطوارئ.^[1]

أنواع الحماية الاجتماعية

1_ التدخلات في سوق العمل

توفر التدخلات في سوق العمل، والتي تتألف من سياسات إيجابية وسلبية، الحماية للفقراء القادرين على الحصول على عمل. بينما تخفف البرامج السلبية، مثل التأمين ضد البطالة ودعم الدخل والتغيرات في تشريعات العمل، من الاحتياجات المالية للعاطلين ولكنها ليست مصممة لتحسين إمكانية توظيفهم.^[4]

ومن ناحية أخرى، تركز البرامج الإيجابية على زيادة الوصول إلى العمال العاطلين عن العمل مباشرة.^[5] وتستخدم سياسات سوق العمل النشطة (ALMPs) للحد من خطر البطالة ولزيادة القدرة الربحية للعمال. تمتلك سياسات سوق العمل النشطة هدفين أساسيين هما: (1)

اقتصادي، من خلال زيادة قدرة العاطلين عن العمل لإيجاد فرص عمل وزيادة الإنتاجية والأجر؛ و(2) اجتماعي، من خلال تحسين اندماج ومشاركة العمالة المنتجة. وهذه البرامج لديها القدرة على زيادة فرص العمل ومعالجة المشاكل الاجتماعية التي غالبًا ما تصاحب ارتفاع معدلات البطالة. وتعد السياسات النشطة طريقة لعكس الآثار السلبية لإعادة الهيكلة الصناعية في الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية وللمساعدة في دمج الأشخاص الضعفاء بعيدًا عن أسواق العمال.^[6] وغالبًا ما تستهدف هذه السياسات العاطلين عن العمل على المدى الطويل والعمال في الأسر الفقيرة ومجموعات معينة تعاني من أضرار سوق العمل. وهذه البرامج لديها أهداف اجتماعية واقتصادية هامة. تشمل برامج سوق العمل النشطة مجموعة واسعة من الأنشطة لتحفيز العمالة والإنتاجية مثل:

- **خدمات التوظيف.** تشمل هذه الخدمات تقديم المشورة والمساعدة في التسكين ومطابقة الوظائف وتبادل العمال وخدمات أخرى ذات صلة من أجل تحسين أداء سوق العمل.
- **التدريب على الوظائف.** وهذا يشمل تدريب/إعادة تدريب العاطلين عن العمل والعمال في عمليات التسريح الجماعي والشباب لزيادة كمية إمدادات العمل.
- **توليد فرص العمل المباشرة** هو تشجيع المشاريع الصغيرة والمتوسطة (مثل، مشاريع الأشغال العامة والإعانات المالية) لزيادة الطلب على اليد العاملة.^[7]

وهناك مشكلة شائعة في تنفيذ التدخلات الناجحة في سوق العمل تتمثل في كيفية دمج الاقتصاد غير الرسمي، الذي يضم قسمًا كبيرًا من القوة العاملة في البلدان النامية.^[4] وتضم العمالة غير الرسمية بين نصف وثلاثة أرباع العمالة غير الزراعية في غالبية هذه البلدان. وتزداد نسبة العمالة غير الرسمية عندما توضع الزراعة في الاعتبار.^[8] معظم العمال غير الرسميين لا تغطيهم أنظمة ضمان اجتماعي وسلامة مهنية وتدابير صحية ولوائح خاصة بظروف العمل كما أن حصولهم على الخدمات الصحية والتدابير المرتبطة بالعمل للحماية الاجتماعية محدودًا. وتعمل التدخلات في سوق العمل على دمج إستراتيجيات مختلفة لمنع وتعويض المخاطر المهنية والاجتماعية في الاقتصاد غير الرسمي. وتُعد هذه الإستراتيجيات التي تشمل تدابير لمنع أثر المخاطر وتخفيفها هي الإستراتيجيات الأكثر فعالية.^[9]

2_ التأمين الاجتماعي

تُعد أنظمة التأمين الاجتماعي برامج مساعدة تحمي المستفيدين من النفقات الكارثية مقابل مدفوعات منتظمة لأقساط التأمين. ويمكن أن تكون تكاليف الرعاية الصحية مرتفعة للغاية، لذلك تعد أنظمة التأمين الصحي وسيلة منتشرة تقلل من المخاطر في حالة حدوث صدمة.^[4] ومع ذلك، قد لا يكون ذوو الدخل المنخفض قادرين على تحمل تكاليف التأمين. ويجادل البعض بأن أنظمة التأمين ينبغي أن تستكمل بالمساعدة الاجتماعية. ويسمح التأمين الصحي المعتمد على المجتمع بتجمع الإعدادات حيثما تكون القدرة المؤسسية ضعيفة جدًا من أجل تنظيم تجمع المخاطر في جميع أنحاء البلاد، وخاصة في البلدان المنخفضة الدخل، مما يجعل تكلفة التأمين في المتناول أكثر. وفي أنظمة تقاسم المخاطر، لا تكون لأقساط التأمين علاقة باحتمالية مرض المستفيد ويتم تقديم المخصصات على أساس الحاجة.^[10]

3_ المساعدة الاجتماعية

تشمل أنظمة المساعدة الاجتماعية برامج مصممة لمساعدة الأفراد الأكثر ضعفًا (أي الذين ليس لديهم أي وسيلة أخرى للدعم مثل الأسر التي لها عائل واحد أو ضحايا الكوارث الطبيعية أو النزاعات الأهلية أو المعاقين أو الفقراء المعدمين)، والأسر والمجتمعات لتلبية الأرضية الاجتماعية وتحسين معايير المعيشة. وتتكون هذه البرامج من جميع أشكال العمل العام والحكومي والغير حكومي، والتي تم تصميمها لنقل الموارد، إما نقدًا أو عينًا (مثل، التحويلات الغذائية)، إلى الأشخاص الضعفاء المؤهلين للحصول عليها والمحرومين.^[11] قد تشمل تدخلات المساعدة الاجتماعية التالي:

- الرفاهة والخدمات الاجتماعية إلى الفئات الضعيفة للغاية مثل المعاقين جسديًا أو عقليًا أو الأيتام أو مدمني المخدرات.
 - التحويلات النقدية أو العينية مثل بطاقات الطعام والإعانات العائلية.
 - الإعانات المؤقتة مثل تعريفات خط الحياة أو إعانات السكن أو تقديم الدعم بأسعار أقل لبطاقات الطعام في أوقات الأزمات.^{[12][12]}
- وسائل توفير الحماية

الحماية الاجتماعية هي محاولة مكلفة وصعبة، بأي وسيلة؛ ويظل السؤال ما هي أفضل طريقة لتنفيذ البرامج التي تساعد بشكل فعال الناس الذين في أشد الحاجة إليها. وحاليًا، هناك عدد من الآليات التي توفر الحماية الاجتماعية في مختلف الدول. وفي بعض الدول، تشارك الحكومة بقوة في توفير الحماية الاجتماعية، وفقًا لنموذج النظرية التنموية، والذي ينظر للحماية الاجتماعية من خلاله على أنها أداة لتعزيز النمو الاقتصادي. وهناك أيضًا دول تعاني من الثنوية، التي يوجد فيها حماية توفرها الدولة لأولئك الذين يعملون في القطاع الرسمي، ولكن يتم توفير حماية قليلة أو لا يتم توفيرها على الإطلاق لأولئك الذين يعملون في الاقتصاد غير الرسمي (القطاع غير الرسمي). وأخيرًا، هناك دول يكون فيها الاقتصاد اقتصادًا زراعيًا بشكل كبير، والغالبية العظمى من السكان يعملون في الاقتصاد غير الرسمي. وفي مثل هذه الدول، يميل الفساد والبيروقراطية غير الفعالة إلى التداخل مع توفير الدولة للحماية الاجتماعية؛ وبدلاً من ذلك، هناك وسائل غير حكومية مثل الأقارب والمنظمات غير الحكومية والتبرعات الخيرية الفردية.^[1]

المراجع

↑تعدى إلى الأعلى: ل. ب. ت. ح. 2010. United Nations Research Institute for Social Development (UNRISD). Combating Poverty and Inequality: Structural Change, Social Policy and Politics.

1. ^ Hammond, Mason. "Trajan". Encyclopædia Britannica. <http://www.britannica.com/EBchecked/topic/602150/Trajan#tab=active~checked%2Citem~checked&title=Trajan%20--%20Britannica%20Online%20Encyclopedia>.
2. ^ "The Liberal reforms 1906-1914". BBC. <http://www.bbc.co.uk/schools/gcsebitesize/history/mwh/britain/liberalreformsrev2.shtml>
3. ^ Governance and Social Development Resource Centre. [Date accessed October 31, 2010] (<http://www.gsdr.org/go/topic-guides/social-protection/types-of-social-protection>)
4. ^ Asian Development Bank. Labor. [Date accessed October 31, 2010] (<http://www.adb.org/SocialProtection/labor.asp>)
5. ^ The World Bank. Social Protection. [Date accessed October 31, 2010] (<http://web.worldbank.org/WBSITE/EXTERNAL/TOPICS/EXTSOCIALPROTECTION/EXTLM/0,,contentMDK:20223809~menuPK:7109967~pagePK:148956~piPK:216618~theSitePK:390615,00.html>)

6. ^ Betcherman, G., Olivas, K. and Dar, A., 2004, 'Impacts of Active Labor Market Programs: New Evidence from Evaluations with Particular Attention to Developing and Transition Countries', Social Protection Discussion Paper Series no. 0402, World Bank, Washington
7. ^ International Labor Organization. [Date accessed October 31, 2010]
(<http://www.ilo.org/public/english/protection/secsoc/areas/policy/informal.htm>)
8. ^ Lund, F., 2009, 'Social Protection and the Informal Economy: Linkages and Good Practices for Poverty Reduction and Empowerment', in Organisation for Economic Cooperation and Development (OECD), 'Promoting Pro-Poor Growth: Social Protection', OECD, Paris, pp.69-88
9. ^ Ranson, M., 2002, 'Reduction of Catastrophic Health Care Expenditures by a Community-Based Health Insurance Scheme in Gujarat, India: Current Experiences and Challenges', Bulletin of the World Health Organization, vol. 80, no. 8
10. ^ Howell, F., 2001, 'Social Assistance - Theoretical Background', in 'Social Protection in the Asia and Pacific', ed. I. Ortiz, Asian Development Bank, Manila, ch. 7
11. ↑ ب: /تعدى إلى الأعلى ل Asian Development Bank. Social Protection. [Date accessed October 31, 2010]
(<http://www.adb.org/SocialProtection/default.asp>)
12. ^ Mares, I. 2007. "The economic consequences of the welfare state". International Social Security Review, Vol. 60, No. 2/3.

13.